

ما زال زيلنسكي يفرق في اوهامه

سمير عادل

ليس سوى محاولة يائسة لكسب الوقت والخروج من المأزق الذي وضعتهم فيه الإدارة الأمريكية. وكما خضع القادة الأوروبيون في الاتحاد الأوروبي تدريجياً لسياسة الحرب التي فرضتها إدارة بايدن وحكومة جونسون في بداية الغزو الروسي لأوكرانيا - سواء عبر تشديد العقوبات، أو تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، أو تقديم الدعم المالي والعسكري لكيف، أو حتى التغاضي عن تفجير خط السيل الشمالي ٢ - فإنهم اليوم يبحثون عن إعداد سيناريو مشابه، ولكن في الاتجاه المعاكس، بهدف النزول من الشجرة التي صعدوا عليها عنوة بدفع من إدارة جو بايدن.

ان معضلة الاتحاد الأوروبي وقادته فاقد البصيرة تكمن في انعدام الأفق السياسي أمامهم، خاصة مع المأزق الذي وجدوا أنفسهم فيه، والمستنقع الذي غرقوا فيه، والذي يدعى أوكرانيا. ومع هذا فان القصة تتجاوز أوكرانيا بكثير؛ إنها قصة ما بعد اليوم التالي لانهاء الحرب. فالطرف الذي ينتصر في أوكرانيا هو من سيرسم الملامح السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية للقارة الأوروبية، تماماً كما حدث عقب الحرب العالمية الثانية، عندما كان انتصار الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كفيلاً بإعادة تشكيل أوروبا، حيث تقاسم النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري. إلا أن الفارق الجوهرى اليوم هو غياب أي مشروع أمريكي مماثل لخطة مارشال، بينما تتقدم الإمبريالية الروسية

عراي الغزو واحتلال العراق، وأبو بكر البغدادي، الذي التقى به السيناتور الأمريكي جون مكين، رئيس لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأمريكي والمرشح الرئاسي السابق، في سوريا عام ٢٠١٣. وكذلك أشرف غني، الرئيس الأفغاني الهارب، ومحمد رضا بهلوي، شاه إيران، وحسني مبارك، والقائمة تطول ولا تنتهي. الدفاع الأوروبي الذي هو في الأساس ظاهري عن الرئيس الأوكراني زيلينسكي، بعد أن حطم دونالد ترامب ونائبه جي دي فانس صورته أمام العالم، في اللقاء الأخير الذي جمعهم في البيت الأبيض، لا ينبع من حرصهم على أوكرانيا وسيادتها أو عدالة قضيتها، فهذا آخر ما يشغل بال زعماء الدول الأوروبية. بل يعود ذلك إلى سببين رئيسيين: أولاً لم يكن في حسابهم أن يضعهم ترامب بهذه السرعة أمام أمر واقع، يتمثل في إنهاء الحرب في أوكرانيا وتوقيع بوتين بطلاً لها، محققاً بذلك جميع الأهداف الروسية من الغزو. لقد تجاهلت إدارة ترامب تماماً المصالح الأوروبية، وتركتهم بلا وقت كافٍ لإعادة ترتيب أوراقهم مع الكرملين، أو حتى حفظ ماء وجههم. ثانياً محاولة إظهار الوحدة بين القادة الاوروبيين، وإن كانت هشة، وحتى ان كانت شكلية ودعائية، هي في الحقيقة لمواجهة سياسة ترامب الحمائية، وابتزازه السياسي والمالي لإبقاء الولايات المتحدة ضمن حلف الناتو. الضجيج الإعلامي الذي يثيره ماكرون وكير ستارمر الرئيس البريطاني وشولتز وجورجيا ميلوني رئيسة وزراء ايطاليا

قال جوزيف غوبلز، وزير الدعاية في عهد هتلر (١٩٣٣-١٩٤٥): «الكذب، ثم الكذب، ثم الكذب، حتى يصدق الآخرون». هذا تماماً ما فعله التحالف الغربي، بدءاً من جو بايدن، الرئيس الأمريكي السابق، وإيمانويل ماكرون، الرئيس الفرنسي، وأولاف شولتز، المستشار الألماني، وبوريس جونسون، رئيس الوزراء البريطاني السابق، مروراً بسلفه ريشي سونك، عندما صوّروا وروجوا للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي على أنه البطل الذي يدافع عن قلعة الديمقراطية الغربية، متصدّياً لما سموه «الإمبريالية الروسية» وأحلام زعيمها فلاديمير بوتين. بل إن زيلينسكي نفسه صدّق هذه الأكذوبة، فبات يرى أنه هو من حمى أوروبا من الغزو الروسي، بل وأكثر من ذلك، قال لترامب ان المحيطات بين أميركا وروسيا لن تحمي الولايات المتحدة من روسيا، مما أثار غضب ترامب.

كثيرون هم الذين نفخ الغرب في صورتهم، محوّلاً إياهم إلى ثور من ورق، لتمير مشاريعه الجهنمية على حساب أمن ومعيشة وكرامة الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في بلدانهم. بدءاً من ليش فاليسا في بولندا، وميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين في روسيا، واحمد الجبلي وإياد علاوي ونوري المالكي



التتمة ص ٣

الثامن من آذار: يوم النضال من اجل الإطاحة بجميع أشكال التمييز الجنسي ضد المرأة

بيان الحزب الشيوعي العمالي العراقي

في هذا اليوم، يؤكد الحزب الشيوعي العمالي العراقي أنه يقف في الصفوف الأمامية لمواجهة السياسات الرجعية التي تمارسها السلطة الحاكمة في العراق، ويناضل بلا هوادة من أجل تحقيق المساواة الكاملة للمرأة. كما يوجّه نداءه إلى جميع القوى الإنسانية والتحررية لتوحيد صفوفها والإطاحة بقانون تعديل الأحوال الشخصية، باعتبار ذلك خطوة أساسية في مسار التحرر الإنساني.

إن انتصار الحركة المساواتية، من خلال نضال المرأة كتفا إلى كتف مع الرجل، هو انتصار لإنسانية المجتمع بأسره. وتحقيق عالم يسوده العدل والمساواة يكون ممكناً يربط نضال المرأة بنضال الحركة الاشتراكية والشيوعية، التي ترفض أي مساومة مع التيارات البرجوازية ولا تتواطأ معها تحت أي ظرف كان على حساب الحركة المساواتية. إن الحزب الشيوعي العمالي العراقي، في طليعة هذه الحركة النضالية، سيواصل جهوده بلا كلل من أجل تحقيق عالم الحرية والمساواة.

عاش الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي!
عاشت المساواة الكاملة للمرأة مع الرجل

وحقوقها وهويتها الإنسانية، من خلال تغيير القوانين والتشريعات، يعد جزءاً رئيسياً من هذا النهج السلطوي القمعي.

ولا تكفي هذه السلطة بالتصل من مسؤولياتها إزاء العنف المستشري ضد المرأة، بجميع أشكاله الجسدية واللفظية، ولا بغض الطرف عن الفقر المتزايد بين النساء، حيث بلغت نسبة البطالة في صفوفهن ٨٠٪، بل تمضي قدماً في تشريع قوانين تهدف إلى النيل من إنسانية المرأة والرجل على حد سواء، من خلال تمرير قانون تعديل الأحوال الشخصية المشين.

إن قانون تعديل الأحوال الشخصية يمثل وصمة عار على جبين إنسانية المجتمع العراقي، إذ يشرعن زواج القاصرات، ويكرس تعدد الزوجات، ويعمق التقسيم الديني والطائفي في المجتمع، مما يعيد العراق إلى العصور الوسطى المظلمة في تاريخ البشرية.

وفي سياق آخر، تسعى حكومة السوداني، على غرار النظام البعثي السابق، إلى فصل نضال المرأة العراقية عن النضال العالمي من خلال الإعلان عن يوم الرابع من آذار يوماً "للمرأة العراقية"، في محاولة واضحة لطمس هوية الثامن من آذار كيوم عالمي لنضال المرأة من أجل الحرية والمساواة.

في الثامن من آذار، يحتفي العالم بيوم المرأة العالمي، هذا اليوم الذي يحدد فيه الإعلان عن استمرار التمييز الجنسي بجميع أشكاله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضد المرأة في مختلف بقاع العالم. إنه يوم يُقر فيه بوجود ظلم منهجي واقع على النساء، حتى في الدول التي تدعي الديمقراطية، ويؤكد على وجود شرح إنساني عميق في المجتمع البشري.

إن العالم الذي نعيشه قائم على اللامساواة، حيث يشكل التمييز والظلم الجنسي ضد النساء أحد أركانه الأساسية، مما يكشف بوضوح عن طبيعة العلاقات الرأسمالية المبنية على أنماط متعددة من الاستغلال. فالنظام الرأسمالي لا يمكن أن يستمر دون اضطهاد طبقي وانقسام اجتماعي، يتجلى في التمييز الجنسي والعرقى والقومي والديني والاقتصادي والسياسي.

في العراق، يظهر التمييز الجنسي ضد النساء بأبشع صورته. فالأحزاب الإسلامية وميليشياتها تسعى بكل إمكانياتها إلى "أسلمة" المجتمع وتأسيس دكتاتورية دينية وطائفية استبدادية، بهدف ترسيخ سلطة الطبقة البرجوازية وتعزيز العلاقات الرأسمالية القائمة على الاستغلال والتمييز والظلم الطبقي. إن استهداف المرأة

«مسألة السلام» وقضية الأكراد في تركيا

حوار مع خسرو سايه، رئيس المكتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي في كوردستان

الصفحة الثانية

«مسألة السلام» وقضية الأكراد في تركيا

حوار مع خسرو سايه، رئيس المكتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي في كردستان



أكتوبر: منذ فترة أصبحت «مسألة السلام» لحل قضية الأكراد في تركيا موضوعًا ساخنًا في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، ومحل نقاش واسع.

خاصة وأن هذه القضية يتم مناقشتها من قبل البرلمان ووسائل الإعلام التابعة للدولة التركية، وكذلك من قبل حزب العمال الكردستاني والأطراف التابعة له في أجزاء أخرى من كردستان. حتى أن هناك حديثًا عن بدء خطوات الحوار، وأن أوجلان أبدى استعدادة. كيف تنظرون إلى هذا الحوار والعملية التي يطلقون عليها اسم «عملية السلام»؟

خسرو سايه: دائرة التفاوض والاتفاق هي زاوية رئيسية وهدف أساسي في استراتيجية أحزاب الحركة الكردية. بعد كل دورة من النضال المسلح التي تستمر لعدة سنوات، يلجأون إلى طريق التفاوض والاتفاق مع الدولة المركزية. إذا نظرنا إلى تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في العراق وحزب العمال الكردستاني نفسه، نرى أنه بعد كل مفاوضات تأتي دورة من الصراع، وبعد كل صراع يتم التفاوض، تحت أسماء مختلفة لإقناع الجماهير في كردستان. في الواقع، ما يسمى الآن «عملية السلام في تركيا» هو جزء من هذا التاريخ، ولا يختلف عن الاتفاقات السابقة بين السلطات التركية وحزب العمال الكردستاني. على الرغم من أن محتوى هذا الاتفاق والمصالحة لم يتم الكشف عنه بشكل واضح ورسمي من قبل أي من الأطراف، إلا أن ما تم الكشف عنه في وسائل الإعلام من كلا الجانبين هو أن حكومة أردوغان وحلفائه يتحدثون عن نزع السلاح وحل حزب العمال الكردستاني وتحويله إلى حزب سياسي في تركيا. في المقابل، أشار حزب العمال الكردستاني وأوجلان من خلال وفد الحزب إلى أن الأكراد في تركيا يجب أن يُسمح لهم بتعلم اللغة الكردية والتحدث بها، وأن يتم منحهم بعض الحقوق الثقافية والامتيازات الأخرى. كل هذا دون أن يتم الإشارة بشكل واضح إلى إطلاق سراح السجناء، وحتى أنه من غير المعروف ما إذا كان سيتم منح حزب العمال الكردستاني حرية العمل السياسي أم لا. كما يقول كلا الجانبين، العملية لا تزال في بداياتها، ومن غير المعروف إلى أي مدى ستذهب حكومة

أردوغان في هذه المصالحة التي تسميها «سلامًا»، خاصة وأنه منذ البداية، لم تتوقف أخبار الهجمات على مكاتب حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني واعتقال أنصارهما في مدن كردستان وتركيا، بالإضافة إلى سياسة فرض المحافظين على البلديات من قبل حكومة أردوغان. ولكن مهما كان نية الطرفين، وأينما وصلت العملية، أعتقد أن كلا الجانبين تحت تأثير وضع المنطقة وعدد من العوامل، يحتاجان إلى مصالحة من هذا النوع، حتى لو كانت تكتيكية وقصيرة الأمد وغير مستقرة.

أكتوبر: ما هي الأسباب التي دفعت السلطات التركية وحزب العمال الكردستاني إلى الاعتقاد بضرورة اللجوء إلى الحوار والتفاوض وتسمية ذلك «بعملية السلام»؟ وما هي أهداف كل طرف من وراء هذه السياسة؟

خسرو سايه: المسألة الكردية كقضية في الشرق الأوسط، كانت دائماً على خلفية صراعات دول المنطقة والقوى الإمبريالية والتغيرات التي حدثت في الشرق الأوسط، وقد تأثرت بالضرورة بهذه العوامل. الآن، حيث أصبح الشرق الأوسط نتيجة للصراعات والتنافس بين القطبين العالميين على إعادة تقسيم مناطق النفوذ وفرض نظام أممي واقتصادي جديد، تم إبراز قضية الأكراد مرة أخرى على مستوى الشرق الأوسط، إلى جانب قضية فلسطين. إذا أردنا التحدث بشكل أكثر تفصيلاً، فإن توقف الحرب في غزة ولبنان، وتقليل دور إيران وقوى «محور المقاومة»، بالإضافة إلى سقوط نظام الأسد، قد جعل قضية الأكراد ودور الأحزاب القومية الكردية في المقدمة على مستوى المنطقة. في هذا السياق، ان تنامي دور ومكانة تركيا كقطب رئيسي في المنطقة، والتي تواجه حزب العمال الكردستاني وقضية الأكراد داخليًا، وكذلك في سوريا والعراق، مما يجعلها مضطرة للتعامل مع قضية الأكراد والأحزاب القومية الكردية في المنطقة، خاصة مع حزب العمال الكردستاني، من أجل خلق أرضية سياسية وأمنية أمام مصالحتها الأمنية والاقتصادية، وتثبيت نفوذها في مواجهة منافسيها الإقليميين. إذا أخذنا هذه العوامل بشكل عام كإطار وأرضية لظهور الاتفاق والمصالحة بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية، فإن كلا الطرفين له أهداف محددة في هذه العملية التي يسمونها «عملية السلام». من جانب تركيا، يعلم أردوغان أن حزب العمال

الكردستاني ليس مجرد مجموعة مسلحة يمكن إنهاؤها بالقوة العسكرية، بل يعلم أيضًا أنه ليس مجرد حزب داخل تركيا يقف في وجه السلطة، بل إن حزب العمال الكردستاني كقوة داخل تركيا وعلى المستوى الإقليمي والدول التي لديها قضية كردية، يتمتع بنفوذ. بالإضافة إلى ذلك، يعلم أردوغان أن قضية الأكراد والأحزاب القومية الكردية قد تكون دائمًا عرضة للاستخدام كورقة ضغط من قبل الدول المعادية. الآن، حيث أن حزب العمال الكردستاني هو في دائرة سياسات إيران، فإن الهدف هو سحبه من هذه الدائرة من خلال الاتفاق والمصالحة، وفي نفس الوقت وجود قوات قسد و حزب العمال الكردستاني في سوريا، كعقبة أمام تقدم السياسات الإقليمية لتركيا، جعل حكومة أردوغان تعتقد بان يمكنها من خلال المصالحة تهديد الطريق أمام هيمنتها على سوريا. كل هذه العوامل هي جزء من سياسة مدروسة لخلق فضاء سياسي وأمني لتحريك الاقتصاد ورأس المال سواء في سوريا والعراق أو داخل تركيا، للاستفادة من ذلك في التغلب على الأزمة الاقتصادية التي تواجهها.

من جانب حزب العمال الكردستاني، الهدف من السلام والاتفاق مع الحكومة التركية هو من ناحية تخفيف الضغوط العسكرية والأمنية على قواته سواء داخل تركيا أو على المستوى الإقليمي، ومن ناحية أخرى فتح طريق سياسي وقانوني للحصول على الامتيازات التي في النهاية تؤدي إلى المشاركة في السلطة. بالإضافة إلى ذلك، ادرك أوجلان منذ فترة إلى أن القوة المسلحة التي يمتلكها حزب العمال الكردستاني ليس لامتلاك القدرة على تغيير معادلة القوى داخل تركيا، بل أصبحت عبئًا عليه، نتيجة لحرب مسلحة استمرت خمسين عامًا، وأدت إلى مقتل الآلاف، وأصبح إنهاء الحرب والقتل مطلبًا لشعب كردستان تركيا. بالإضافة إلى ذلك، في الوضع الحالي للمنطقة، حيث أن أردوغان وجيشه التركي يعملان على إنهاء سلطة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وسلطة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، لتثبيت نفوذها على سوريا بأكملها، فإن حزب العمال الكردستاني وأوجلان ينظران إلى أن الطريق من خلال الاتفاق والمصالحة سينقذ نفوذ قواته ويجد طريقًا سياسيًا للبقاء... بشكل عام، هذه هي أهداف تركيا وحزب العمال الكردستاني في هذه العملية التي يسمونها «عملية السلام».

بيان تحالف امان النسوي بمناسبة ٨ اذار- يوم المرأة العالمي ٢٠٢٥

اما نحن ندعو بان يكون الدين والمذهب مسألة شخصية، ويجب فصل الدين عن كل قوانين الاحوال الشخصية. ننادي، كنسويات من العراق في يومنا التاريخي، يوم الثامن من اذار: ابعدوا صراعاتكم الطائفية عن احوالنا الشخصية، ان مهمتنا هي هدم القوانين الابوية الذكورية المعادية لحقوق المرأة ومساواتها. نعم من اجل قانون احوال شخصية مدني يعامل الجميع على قدم المساواة.

تحالف امان النسوي

١ اذار ٢٠٢٥

شيء. لم نهزم ونحن نطالب بان تعدد الزوجات امر مخجل وغير مشرف ويجب ان يكون جريمة موافقة الزوجة او عدم موافقتها. لم نهزم ونحن نطالب وسنظل نطالب بان الاموال التي جمعت اثناء الحياة الزوجية يجب ان يجري تقسيمها مناصفة بين الرجل والمرأة، فلولا عمل المرأة وعنايتها بالزوج والاطفال وامور الاسرة، لما تمكن الرجل من التفرغ في ساعات النهار للعمل ولكسب الاموال. لم نهزم ونحن نطالب بان الارث يجب ان يكون متساويا، سواء ورد في قانون الاحوال الشخصية او لم يرد. يجب تقسيم الارث بشكل متساو. نحن دعاء لمساواة الحق والكاملة بين الجنسين. ان الساعين الى تعديل قانون الاحوال الشخصية انما ارادوا فرض اجنحة سياسية طائفية على المجتمع.

لم تهزم جهودنا بتمرير رئيس البرلمان العراقي تعديل قانون الاحوال الشخصية في شهر كانون الثاني من هذا العام. لم ولن تهزم جهودنا حيث ان لدينا اصوات مرتفعة تطالب بتجريم زواج القاصرات. زواج القاصرات جريمة ولن نسكت عنها، سواء اقر ذلك رئيس البرلمان او لم يقر. لن نسكت على قانون يسمح باشتراط النفقة مقابل المتعة. جسد المرأة ليس سلعة قابلة للاستهلاك ولتعة الرجل. المرأة التي تواصل الليل بالنهار في عمل رعاي لكل افراد الاسرة فان النفقة بالنسبة لها حق وليس منة. المرأة ليست وعاء لتوليد الاطفال ومن ثم التخلي عنهم ليكونوا بمعية الاب او عائلة الاب عند وقوع الطلاق. الحق في الحضانه يجب ان يراعي مصلحة الطفل اولا وقبل كل

الجهة العمالية الموحدة: الثامن من آذار نساء فلسطين في مواجهة الاحتلال والفقر والابادة

بشكل ممنهج، والتصدي للفقر والحرمان المفروض عليهن، لن يتحقق إلا عبر النضال العمالي المستقل وبالتضامن مع القوى التحررية والإنسانية في العالم، فقد أثبتت الطبقة العاملة ومنظماتها الثورية وعبر اضراباتها العمالية، في إسبانيا وإيطاليا والسويد وأمريكا وبريطانيا، أنها قوة حاسمة في مواجهة الفاشية الصهيونية، وكشف جرائم «إسرائيل» المدعومة من الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. في هذا اليوم، نوجه نداءنا إلى جميع القوى التحررية والإنسانية في العالم لتكثيف النضال ضد الظلم القومي السافر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، ودعمه وإسناده لإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، التي ستشكل خطوة أساسية نحو إنهاء معاناة النساء الفلسطينيات، وتحقيق تحررهن الكامل من الاضطهاد والاستغلال. عاش الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي! عاشت نساء فلسطين ونضالهن من أجل الحرية والمساواة! الجهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني بداية آذار ٢٠٢٥

على الأقل، وتحاول إخماد أي تفكير بالتغيير الجذري، ما يؤدي إلى إضعاف الإرادة الثورية والنضال التحرري من أجل بناء عالم أكثر عدلاً ومساواة. نساء فلسطين في مواجهة الاحتلال والفقر والإبادة: في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا تقتصر معاناة النساء على الفقر والحرمان من أبسط مقومات الحياة، بل إن الاحتلال الإسرائيلي الفاشي يتخذ من استهداف النساء سياسة ممنهجة ضمن نهجه القائم على الاستغلال الوحشي وسرقة الأراضي والتهميش القسري، فالجرائم المرتكبة ضد النساء الفلسطينيات ليست مجرد انتهاكات فردية، بل جزء من سياسة عنصرية ممنهجة تهدف إلى القضاء على الوجود الفلسطيني. لقد كشفت حرب الإبادة التي شنتها «إسرائيل» على سكان غزة الوجه الحقيقي لسياساتها الفاشية، إذ إن أكثر من ربع ضحايا هذه المجازر كانوا من النساء، وإن كانت الحقيقة هي الضحية الأولى للحروب، فإن النساء هنّ دوماً تتصدر عناوين هذه الحقيقة وفي مقدمة قوائم الضحايا، إذ يدفعن الثمن الأكبر للعدوان والاحتلال والقمع والاضطهاد.

يحلّ الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، ليعلو صوت البشرية المتمدنة والتواقفة إلى التحرر والمساواة في مواجهة التمييز الجنسي الصارخ بحق النساء، مؤكدةً على ضرورة تصعيد النضال من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. إن الظلم الجنسي، إلى جانب الاضطهاد القومي والديني والعنصري، هو السمّة البارزة لهذا العصر، وهو نتيجة حتمية للنظام الرأسمالي القائم على الاستغلال بأشكاله المختلفة، فالتمييز ضد المرأة يشكل أحد الأركان الأساسية لهذا النظام، حيث تتجلى مظاهره في التفاوتات الحقوقية والاقتصادية حتى في الدول التي تشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما تستخدم هذه الشعارات لتبرير الانقلابات ودعم القوى الرجعية في الشرق الأوسط، والتي جعلت من اضطهاد المرأة حجر الأساس لهويتها السياسية، وما زالت النساء في كل مكان يعانين من فجوة الأجور، ويدفعن ثمن سياسات التقشف واقتصاد الحرب، مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة والفقر في صفوفهن بمعدلات تفوق غيرهن من الفئات الاجتماعية. إن تصعيد الظلم الجنسي ضد المرأة هو سياسة ممنهجة ومدروسة تنتهجها الأنظمة الرأسمالية، إذ يحمل أبعاداً سياسية واجتماعية تعكس هوية الأحزاب الحاكمة والتيارات المعارضة على حد سواء في بلداننا، فاستمرار هذا القمع يدرّ مليارات الدولارات إلى موازنات الدول، كما يرسخ أنظمة سياسية تهمّش نصف المجتمع

ما زال زيلنسكي يغرق في...

سمير عادل

ربطوا مصيرهم بمصالح الإمبريالية الغربية، متفوقين حتى على فاسدي العملية السياسية في العراق، الذين جعلوا أنفسهم أداة بيد البرجوازية القومية الإيرانية، مسخرين لخدمة مصالحها وسياستها التوسعية تحت راية «ولاية الفقيه». وتثبت مجريات الأمور في أوروبا وأوكرانيا أن مفاهيم السيادة وحقوق الإنسان والديمقراطية لا تساوي شيئاً ولا تحمل أي قيمة عندما توضع في كفة الميزان أمام المعادن الأوكرانية والمصالح التوسعية للإمبريالية الروسية والأمريكية والفرنسية والألمانية والبريطانية والإيطالية. إنه درس بليغ لأولئك الحمقى من السياسيين الذين يعلّقون آمالهم وأمانهم دائماً على السياسة الأمريكية، وعليهم أن يتعلموا منه، ويكفوا عن الترويج لها، والكفّ عن اغراقنا بدعاياتهم الزائفة.

ثروات أوكرانيا تحت غطاء زائف من «الضمانات الأمنية» التي لم ولن يحصل عليها، سواء من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي الا بصيغة تعهد من قبل روسيا كما كان في اتفاقات (مينسك ١) (مينسك ٢) الذي ضربا بعرض الحائط من قبل التحالف الغربي وحلف الناتو. إن كراهية بوتين للينين، قائد ثورة أكتوبر ١٩١٧، والتي لا يفوت أي مناسبة قومية دون التعبير عنها، تعود إلى أن الأخير تنازل عن مليون كيلومتر مربع من الأراضي لصالح ألمانيا وعدد من دول أوروبية اخرى من أجل إنهاء الحرب العالمية الأولى، ووضع حد لنزيف الدم. أما زيلنسكي، فقد قدم حياة شباب أوكرانيا ومستقبلهم قرباناً لمصالح البرجوازية القومية الأوكرانية، وممثليها السياسيين الفاشيين الفاسدين، الذين

وحدها لتكون لاعبا رئيسيا في رسم مستقبل أوروبا السياسي. وعلى عكس أوروبا، فإن الأفق واضح تماماً أمام الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، التي يقودها اليوم دونالد ترامب، حيث تعتبر أوروبا مجرد تابع، ولا ترى مانعاً في تسليم أمنها لروسيا في مقابل تحقيق هدفها الأسمى: فصلها عن الصين، والانفراد بمواجهتها واحتوائها باعتبارها العدو الرئيسي للولايات المتحدة. أما زيلنسكي، فقد ضحى بأمن وسلامة الشعب الأوكراني، مقدماً الآلاف من الشباب الأبرياء قرابين لمشروعه القومي الزائف، الذي لم يكن سوى واجهة لمصالح الإمبريالية الأمريكية. السيادة التي تبجح بها، والتي ساق المجتمع الأوكراني وبنيتة الاقتصادية نحو محرقة الحرب، ها هو اليوم يقدّمها على طبق من فضة للإمبريالية الأمريكية، عبر السماح لها بالاستحواذ على

«مسألة السلام» وقضية الأكراد في تركيا

سلاح حزب العمال الكردستاني ووقف القتل وسفك الدماء من قبل الطرفين، ووقف قمع الناطقين باللغة الكردية المواطنين وتدمير المناطق التي يقطنها الأكراد في تركيا من قبل الدولة التركية، بحجة محاربة الارهاب، وبعد ذلك يتم حل القضايا عبر الطرق السياسية، فإن ذلك يعد خطوة إيجابية ومكسباً لجمهورية كردستان تركيا والمنطقة أيضاً. ولكن المصالحة بين حزب العمال الكردستاني وتركيا لا تعادل حل قضية الأكراد وإنهاء الظلم الذي تتعرض له جماهير كردستان تركيا. على الرغم من أن كل من حزب العمال الكردستاني وأوجلان نفسه والدولة التركية والأحزاب القومية الكردية والمثقفين حولهم يتحدثون عن أن هذا الاتفاق سيحل قضية الأكراد، في حين أن نموذج الحل الأمريكي والإمبريالي لقضية الأكراد في كردستان العراق، الذي تم تغليفه بالفيدرالية القومية، لم يحل القضية فقط، بل وضع جماهير كردستان أمام العديد من الكوارث. هذا النموذج، الذي هو أكثر بكثير من الاتفاق والمصالحة التي من المقرر أن تتم بين حزب العمال الكردستاني وتركيا، لذلك بالتأكيد لن تحل قضية الأكراد لا في تركيا ولا في سوريا ولا في المنطقة كما يدعي أوجلان، بل ستظل كجرح في جسد المجتمعات، وفي أي تغيير يحدث في الأوضاع والمعادلات السياسية، ستظهر مرة أخرى. قضية الأكراد يمكن أن تجد طريقاً سياسياً عندما يتغير النظام السياسي في الدول التي لديها هذه القضية، إلى نظام حر وعلماني غير قومي وغير ديني، بحيث يتم إعادة السيادة إلى إرادة الجماهير الناطقة بالكردية لتقرر بحرية مصيرها سواء بالبقاء أو الانفصال وتشكيل دولة مستقلة. هذا هو الموضوع الذي لا يتم التطرق إليه بأي شكل من الأشكال في «عملية السلام في تركيا».

٢٠٢٥/٢/٢٢

حزب الديمقراطي الكردستاني في هذا الدور ليس فقط يكون طرفاً مفيداً في المصالحة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، بل أيضاً يفتح الباب أمامه للعب دور مؤثر في سوريا. كل هذه العوامل بالتأكيد تعزز موقع حزب الديمقراطي الكردستاني وسلطته أمام الجماهير.

أكتوبر: في حالة نجاح عملية السلام بين حزب العمال الكردستاني وتركيا، ما هي الآثار المترتبة على شعب كردستان؟

خسرو سايه: على الرغم من أن ما تسمى بـ«عملية السلام في تركيا» لم تخرج بعد من إطار لعبة سياسية، إلا أنه إذا نجحت ونزع حزب العمال الكردستاني السلاح، فلن يكون هناك أي مبرر لبقاء القواعد والمراكز العسكرية التركية في كردستان العراق. من ناحية أخرى، فإن الاتفاق بين حزب العمال الكردستاني وتركيا، يفتح الطريق أيضاً لتسوية الخلافات بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وتركيا بشكل ما. خاصة وأن حكومة أردوغان لم تنظر إلى هذا الاتفاق فقط كحل لمشاكلها الداخلية، بل من الناحية الاستراتيجية السياسية، تريد أن تفرض هيمنتها على الوضع في سوريا وحكومتها على حساب إنهاء سلطة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم إنهاء هذه العملية بنزع سلاح حزب العمال الكردستاني، فإن الحركات المسلحة الأخرى للأحزاب القومية، مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران وغيرها، ستكون موضع تساؤل، وبطريقة ما، سيتم نزع شرعية حمل السلاح منهم. بشكل عام، أود أن أقول إن نجاح «عملية السلام في تركيا» سيضع النضال السياسي والطبقي بشكل عام وموقع القومية الكردية وأحزابها، في وضع جديد.

أكتوبر: ما هو موقفكم من هذه العملية التي يسمونها السلام؟ هل تعتقدون أن قضية الأكراد في تركيا يمكن أن تحل من خلال هذا الطريق وتنتهي إلى حل وطني يتم تنفيذه في تركيا ضد الأكراد؟ بالإضافة إلى ذلك، ما رأيكم في قول أوجلان إن نجاح عملية «السلام» في تركيا سيحل قضية الأكراد في المنطقة. هل توافقون على هذا الادعاء الذي يطرحه أوجلان؟

خسرو سايه: إلى الحد الذي يعني «السلام في تركيا» نزع

أكتوبر: خلال هذه العملية، أرسل أوجلان وفداً من حزب الشعوب الديمقراطي إلى إقليم كردستان والتقى بكل من مسعود بارزاني ونيجيرفان بارزاني وبافل طالباني، وناقش معهم مسألة الحوار والاتفاق بين تركيا وحزب العمال الكردستاني. كما قام منذ فترة بزيارة مسعود بارزاني بناءً على طلب أمريكي، وناقش توحيد موقف القوى الكردية للحوار والمشاركة في الحكومة الجديدة في سوريا. كيف تنظرون إلى دور إقليم كردستان وحزب الاتحاد الديمقراطي في هذه العملية؟

خسرو سايه: بالتأكيد، كل هذه الزيارات لم تتم دون علم وتوجيه من تركيا والولايات المتحدة. كل من الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني وأوجلان يعلمون أن حكومة الإقليم يمكن أن تلعب دور الوسيط في عملية المصالحة بينهما، أي إذا نزع حزب العمال الكردستاني السلاح والتزم بالسلام، يجب أن يكون هناك ملجأ لاستيعاب جميع القادة والمسؤولين العسكريين في حزب العمال الكردستاني الذين مصيرهم غير معروف في تركيا بعد السلام. خاصة وأن الدولة التركية لم تقبل بإمكانية عودة هؤلاء الأشخاص إلى داخل تركيا، كما وانهم لا يعتبرون أن هذه الإمكانية آمنة ومحمية. حتى الولايات المتحدة والدول الأوروبية، على الرغم من أنهم يقولون في تصريحاتهم إنهم يدعمون العملية، إلا أنهم لا يتحدثون عن مصير هؤلاء الأشخاص... لذلك، فإن إقليم كردستان، حيث يحكمه الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو حليف لتركيا، هو المكان الأنسب لحل هذه القضية.

أما بالنسبة لدور حزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني أود أن أقول أولاً إن حزب الاتحاد الوطني، الذي يدور في دائرة سياسات إيران، بسبب تراجع موقع إيران وتنامي موقع تركيا من أحداث سوريا، فإن دوره يضعف، ولكن على العكس، فإن دور حزب الديمقراطي الكردستاني ومسعود بارزاني، ليس فقط في «عملية السلام» بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، بل أيضاً كقائد لقضية الأكراد على مستوى المنطقة وتمثيله كمرجعية للحركة الكردية، يأتي على لسان جميع مسؤولي هذا الحزب. بالإضافة إلى ذلك، فإن